

تجارب عربية في تطبيق الحوكمة الالكترونية مع التركيز على حالة الجزائر

Arab experiences in the implementation of digital governance, with a focus on the case of Algeria

*
بودالي محمد

المركز الجامعي علي كافي تندوف - الجزائر

arkoub.boudali@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/11/09

تاريخ الإستلام: 2021/11/01

ملخص:

عرف العالم تطورا غير مسبوق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى بروز شبكة الانترنت وتطور مختلف الوسائل والتقنيات ما حمل الدول خاصة النامية إلى الإسراع في تبني مبادئ الإدارة الالكترونية في مؤسساتها وإرساء نظام يعتمد على الحوكمة الالكترونية تماشيا مع المتطلبات العالمية وهذا للرفع من كفاءة مؤسساتها بما يضمن منافستها من جهة وتحسين الخدمات العمومية لمواطنيها من جهة أخرى. وسوف نحاول في هذه الورقة البحثية تقييم تجربة الحكومة الجزائرية في مجال الحوكمة الالكترونية وهذا باستعراض أهم الإجراءات الالكترونية التي استحدثتها لتطوير مؤسسات الدولة والإدارات المحلية ومقارنتها بتجارب الدول العربية الرائدة في هذا المجال. الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الإدارة الالكترونية، التكنولوجيا، الرقمنة، البلدان العربية. تصنيف JEL: O30.

Abstract:

The world has known a huge development in terms of information and communication technologies which have been characterised by creating the internet network and developing the digital techniques and tools. In fact, all the countries of the world have started to implement the principal of digital administration inside their enterprises, and they tried to incarnate a system basing on digital governance. This way has been adopted in order to adapt their environment with the international requirements aiming to enhance the competitiveness of their enterprises and, at the same time, improve the quality of public services; this paper aims to evaluate the experience of the Algerian government concerning the field of corporate governance. Therefore, the paper starts by illustrating the main digital procedures aiming to develop the public enterprises and the local administration. It aims as well to compare them by the experience of some Arabic countries in such domains.

Keywords: governance, electronic management, technology, digitization, Arab countries.

Jel Classification Codes: O30.

* المؤلف المراسل .

1. مقدمة:

أدى الانفتاح الاقتصادي والتطور المتسارع للتكنولوجيا إلى تطور نظم المعلومات والاتصال مما ساهم في تحول الإدارات إلى الأسلوب الإلكتروني في التسيير تماشياً مع متطلبات العولمة، ولقد منحت الإدارة الإلكترونية مزايا عديدة للمؤسسات والمنظمات والدول التي تبنتها فهي توفر الجهد والوقت وبأقل تكلفة، فانصرفت العديد من الدول إلى تبني المعاملات الإلكترونية من خلال إرساء نظام شامل يعتمد على تعميم التعاملات الإلكترونية في جميع القطاعات والإدارات الحكومية.

إن إرساء نظام للحكومة في أي بلد يعزز من العلاقة بين الإدارة والمواطن ويحقق الرشادة في استغلال الموارد المحدودة ويحقق العدالة في توزيع الموارد كما يؤدي إلى الرفع من كفاءة الإدارة وتحسين من جودة الخدمة المقدمة، ولهذا نجد اليوم معظم الدول العربية تضع تطوير الحوكمة الإلكترونية ضمن أولوياتها، لأنها أساس التنمية والمنافسة. والجزائر على غرار هذه الدول تفتنت مؤخراً إلى ضرورة الاهتمام بالتعاملات الإلكترونية فبدأت تأسس لإنشاء قوانين وتشريعات تتعلق باستخدام المعلومات الإلكترونية وقوانين تحدد شروطا للقيام ببعض هذه الأعمال مثل التوقيع الإلكتروني، التصريح الإلكتروني، حماية المعلومات الإلكترونية متابعة التجار والمستثمرين بملف الكتروني، التحديد الإلكتروني للهوية إلى غير ذلك، لكن بالمقابل فإن إرساء نظام للحكومة الإلكترونية تعترضه عدة صعوبات، فهو يحتاج إلى إمكانيات وتوفر خبرات وكفاءات كما يستغرق وقتاً طويلاً ويحتاج إلى ثقة العملاء والأعوان الاقتصاديون.

مما سبق تظهر معالم إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في السؤال الآتي:

ماهي مكانة الجزائر ضمن الدول العربية في مجال تطبيق الحوكمة الالكترونية ؟

2. مفاهيم حول الحوكمة الالكترونية:

1.2. تعريف الحوكمة الالكترونية:

هي شبكة من المنضّمات تتكون من الحكومة، والمنظمات غير الربحية، ومنظمات القطاع الخاص تعتمد على بوابة المعلومات الإلكترونية كنموذج لها، حيث يمكن للمواطنين الوصول إليها عن طريق استعمال مجموعة متنوعة من المعلومات (للتنمية والمعهد القومي للإدارة، 2011، الصفحات 20-22)

وتعرف كذلك على أنها هي عملية تحويل الخدمات الحكومية من الصيغة الورقية إلى الصيغة الإلكترونية وذلك باستخدام أجهزة الإعلام الآلي وشبكات الإتصال والبرمجيات اللازمة لذلك (القدوة، 210، صفحة 17)

2.2. خصائص الحوكمة الالكترونية:

تتميز الحوكمة الالكترونية بمجموعة من الخصائص نوردتها فيما يلي:(القدوة، 210، صفحة 43)

- إدارة بلا ورق: تتكون الحوكمة الالكترونية بالأساس من الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والشرائح الالكترونية والرسائل الصوتية والبرمجيات ونظم تطبيقات المتابعة الآلية؛
- إدارة بلا مكان: ترتكز على العمل عن بعد وتتمثل مثل الهاتف المحمول التلكس والمؤتمرات الالكترونية؛
- إدارة بلا زمان: هي عملية متواصلة ومستمرة فلم تعد مرتبطة بأوقات عمل محددة سواء في الليل أو النهار والصيف والشتاء؛
- إدارة بلا تنظيمات جامدة: فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

3.2. مبادئ الحوكمة الإلكترونية:

من خلال معيار SO/IEC 38500 لسنة 2008 تتمثل مبادئ الحوكمة الإلكترونية فيما يلي:(الدوري و علي صالح، 2009، صفحة 374)

- المسؤولية: وهذا يعني منح الأفراد السلطة الكافية لممارسة مسؤولياتهم وتفويض السلطة حيث أن واحترام العرض والطلب لتكنولوجيا المعلومات؛
- الإستراتيجية: يجب التركيز إستراتيجية للأعمال تأخذ بعين الاعتبار القدرات الحالية والمستقبلية لتكنولوجيا المعلومات؛
- الاكتساب: اكتساب تكنولوجيا المعلومات يكون لسبب مبرر ويعتمد على تحليل منطقي، مع اتخاذ قرار شفاف وواضح ويجب أن تكون هناك موازنة بين الفوائد، الفرص، التكاليف، الأخطار، وعلى المستويين القصير والطويل الأمد؛
- الأداء: تستخدم الحوكمة الإلكترونية لدعم المنظمات وتوفير خدمات أحسن للمواطنين، ونوعية الخدمات يجب أن تستجيب للاحتياجات الحالية والمستقبلية؛
- المطابقة: يتعين على الحوكمة الإلكترونية أن تسير التشريع والتعليمات. وأن تكون السياسات والتطبيقات محددة بوضوح وقابلة للتطبيق.
- السلوك الإنساني: يجب أن تكون تطبيقات الحوكمة وقراراتها تحترم السلوك الإنساني ، تتضمن احتياجات الأفراد الأنية والمستقبلية البسيطة والمتطورة.

3. تطبيقات الحوكمة الإلكترونية في عدد من الدول العربية:

سننتقل في هذا المحور إلى تجربة بعض الدول العربية في مجال الحوكمة الإلكترونية

1.3. تجربة الامارات العربية المتحدة:

لقد كانت خطة هذا البلد تتمثل تأسيس حكومة إلكترونية لتدمج إدارة الخدمات الإلكترونية وإدارة تخطيط الموارد الحكومية في إدارة واحدة حيث تبنت دبي نهجا مزدوجا لتنفيذ مخططها للحكومة حيث كانت تتمثل في الدوائر الحكومية التي وكل لها مهمة تقديم الخدمة الإلكترونية في حين اهتمت السلطة المركزية ببناء الأجزاء المشتركة (مثل تسديد الدفعات ودعم الم ، تعاملين وما إلى ذلك) التي يحتاجها جميع المكاتب، وكان هذا.

ولقد اعتمدت إدارة دبي على برنامج eHost Solution هو برنامج ويب يهدف إلى توحيد الحضور الإلكتروني للدوائر الحكومية وشبه الحكومية وهو برنامج يقلل من التكاليف والجهود التي تتحملها الإدارات لإرساء حضورها الإلكتروني. وليست هناك حاجة لمضاعفة الجهد والتكلفة لأن دائرة حكومة دبي الإلكترونية في دبي أرسى البنية التحتية والخبرات التي يمكن أن تستفيد منها الإدارات الأخرى.

في سنة 2006، أعلنت حكومة دبي الإلكترونية بداية تقييم المواقع الإلكترونية لكافة الدوائر الحكومية في دبي، وأصبح هذا التقييم يقام سنويا وتم وضع معايير محددة للتقييم المعايير. (تومي ووهابي، 2014)

ولقد قامت حكومة دبي فيمارس 2009 بوضع نظام الشكاوى الإلكترونية وهو نظام إداري يحتوي على أفضل الممارسات والمواصفات العالمية للتعامل مع شكاوى المتعاملين بفاعلية وكفاءة، حيث تم دمج هذا النظام ومركز اتصال أسأل دبي ضمن قاعدة العميل الإلكتروني، التي الاتصال وتمكنه من تسجيل ملاحظاته عن الهيئات الحكومية التابعة لدي سواء على الموقع الإلكتروني للنظام أو عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو الفاكس، كما يتيح للمواطن متابعة الملاحظات التي أورها سواء على موقع النظام أو الهاتف. (يحيى، 2014)

جدول رقم 01: تطور استخدام الأنترنت في الإمارات العربية المتحدة

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
اشتراكات الأنترنت عبر خط الهاتف الثابت	54 577	25 797	10 018	14 431	6 945
اشتراكات الأنترنت عبر خط الهاتف النقال	11 016574	12 067027	12 954637	14 023810	15 201417

المصدر: سعيدة حركات و سارة بن غيدة، واقع استخدام الإدارة الالكترونية في الدول العربية-عرض لبعض التجارب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01-2021، ص 718.

يظهر جليا تطور مشتري الأنترنت بالنسبة للهاتف النقال في الامارات العربية المتحدة من سنة إلى أخرى في حين شهدت اشتراكات الأنترنت بالنسبة للهاتف الثابت عرفت انخفاضا وهذا بسبب تطور منتجات الهاتف النقال خاصة مع ظهور تكنولوجيا الجيل الرابع.

2.3. تجربة جمهورية مصر العربية:

قامت الحكومة المصرية في يوليو 2001 بوضع برنامج الحكومة الالكترونية والذي كان يهدف إلى: (بوزيان و دداش، 2014)

- إيصال الخدمات للمواطنين المتعاملين مع الحكومة في أماكن تواجدهم وبسرعة وكفاءة؛
- تبسيط الإجراءات تسهيل تقديم الخدمات من خلال إنشاء بيئة اتصال مع المستثمرين، وتوفير مراكز خدمة متطورة تقوم بتقديم الخدمات الحكومية اللازمة لرجال الأعمال في مكان واحد وتوفير معلومات دقيقة وحديثة لخدمة المستثمرين؛
- تحديث قاعدة المعلومات لدعم عملية اتخاذ القرار والمساهمة في تخطيط ومتابعة المبادرات طويلة الأجل؛
- تقديم نماذج لتنفيذ المشتريات الحكومية الكترونيا عبر الشبكات وتخطيط موارد المؤسسة؛
- تطبيق فلسفات الإدارة الحديثة في القطاع الحكومي وتحديث نظم العمل بالوزارات والهيئات وتقديم خدمات بكفاءة وبأقل تكلفة؛
- زيادة التنافسية المحلية وهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي الجديد على المستويين الإقليمي والدولي.

3.3. تجربة المملكة العربية السعودية:

قام برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية (يسر) بإعداد الخطة ويقوم مع جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالحوكمة الالكترونية، أما مكتب إدارة الاستراتيجية في برنامج التعاملات الالكترونية فهو مسؤول عن عمليات متابعة التنفيذ، ولقد بدأ تنفيذ خطة التعاملات الالكترونية الحكومية لأول مرة عام 2005، والخطة التنفيذية الثانية للفترة 2012-2016 فقد تم إعدادها في سنة 2011 ومن أهم المبادرات التي وضعت نذكر:

- تعزيز دور المرأة ضمن القوى العاملة في التعاملات الالكترونية الحكومية؛
- زيادة عدد الخدمات الالكترونية؛
- استكمال تنفيذ نظام المشتريات الحكومية الالكتروني؛
- تنفيذ التعاملات الالكترونية الحكومية باستخدام الهاتف النقال؛
- مراجعة وتحديث التشريعات الالكترونية الحكومية؛
- تطبيق برنامج قياس أداء التعاملات الالكترونية الحكومية لدى الجهات الحكومية.

جدول رقم 02: قنوات الاككتاب في السوق المالية السعودية
الوحدة: ألف مكتب

2020		2019		
النسبة	المكتتبين	النسبة	المكتتبين	
15,6	126,9	2	103,7	الهاتف المصرفي
23,2	189,1	36	1859,9	الصراف الآلي
39,6	323	28,3	1462,7	القنوات الالكترونية
21,6	176,3	33,6	1733,3	الفروع

المصدر: التقرير السنوي السابع والخمسون للبنك المركزي السعودي 2021

نلاحظ من الجدول بأن المكتتبين في السوق المالية السعودية يتجهون أكثر لاستخدام التكنولوجيا في عمليات طرح الأوراق المالية للتداول حيث كان نسبة المكتتبين عن طريق القنوات الالكترونية في التعامل بالسوق المالية 2019 لسنة تقدر بـ 28% و تقارب 40 % سنة 2020 أما بالنسبة للمكتتبين عن طريق قناة الصراف الآلي فكانت نسبة المكتتبين لسنة 2019 هي 36 % و 23 % لسنة 2020.

4.3. تجربة المملكة الأردنية الهاشمية:

تم تخطيط مشاريع الحكومة الالكترونية من عام 2006 إلى عام 2009 وقامت وحدة التخطيط الاستراتيجي لخدمات برنامج الحكومة الالكترونية في عام 2013 بإعداد استراتيجية نشرت على بوابة الحكومة ومن أهم المبادرات التي جاءت بها نذكر:

- مبادرات تكامل الخدمات الحكومية؛
- المشاركة الالكترونية؛
- الحكومة النقالة. (المتحدة و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2017)

جدول رقم 03: تطور استخدام الأنترنت في الأردن

2016	2015	2014	2013	2012	البيان
3,38	4,03	4,26	4,50	5,44	اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 فرد
103,84	150,64	125,92	122,59	112,41	اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 فرد
62.30	60,11	46,20	41,40	37	نسبة مستخدمي الأنترنت

المصدر: سعيدة حركات و سارة بن غيدة، واقع استخدام الإدارة الالكترونية في الدول العربية-عرض لبعض التجارب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01-2021، ص 718.

نلاحظ من الجدول اتجاه العائلات الأردنية إلى الاشتراك في الهاتف النقال من خلال التراجع الملموس في اشتراكات الهاتف الثابت، كما أن نسبة مستخدمي الأنترنت ارتفعت بشكل مستمر وهذا عبارة عن توجه واضح نحو الحكومة الالكترونية.

4. مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر:

لا يوجد برنامج واضح للحكومة الالكترونية في الجزائر إلا أنها تحاول جاهدة تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية على أرض الواقع لما له من إيجابيات تعود بالنفع على الحكومة و المتعاملين على حد سواء، ولمعرفة مدى إمكانية تطبيق ذلك يتعين أولاً تحديد الإمكانيات المتوفرة وكذا تهيئة الفرد الجزائري لها.

إن تأهيل المجتمع الجزائري ليصبح قادرا على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة ، أو بعبارة أخرى تحوله إلى مجتمع المعرفة يستوجب تحفيز الفرد وتشجيعه على التعامل مع الحكومة الإلكترونية.(حلوش و بوخبة ، 2014)

ولقد اهتمت الحكومة الجزائرية بتطوير القطاع الحكومي كبادرة لإرساء الحوكمة الالكترونية وكانت تهدف من وراء هذا إلى تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين وذلك في عدة مجالات نذكر أهمها فيما يلي:

1.4. مشروع إنشاء الوكالة الفضائية والقمر الصناعي الجزائري:

لتطوير الاتصالات في الجزائر قامت الدولة الجزائرية بإنشاء وكالة فضائية في شهر جانفي 2002، كما قامت الجزائر في عام 2002 بإطلاق قمر ألسات واحد (Alssat 1)(عشور، 2010، صفحة 123)

2.4. مشروع الجزائر الالكترونية:

في عام 2008 أطلقت الحكومة الجزائرية مشروع الجزائر الالكترونية ولقد كان هذا البرنامج مشروع الكتروني شامل وكان يهدف إلى تعميم استعمال التكنولوجيا ويمهد لإرساء نظام الحوكمة الالكترونية وهذا من خلال:(بلقيدوم، 2013، الصفحات 234-235)

- توسيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات العمومية؛
- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات التجارية؛
- وضع اجراءات وتدابير تشجيعية تتيح وصول المواطنين إلى تجهيزات وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تحفيز تطوير الاقتصاد الرقمي؛
- تطوير الهياكل القاعدية للاتصالات؛
- تحسين نوعية الخدمة العمومية وتجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة على أرض الواقع؛
- تقديم خدمات عن بعد وتقريب الإدارة من المواطن؛
- التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية؛
- مكافحة البيروقراطية.

3.4. في مجال الضمان الاجتماعي:

لقد كانت الجزائر سباقة في مشروع نظام الشفاء في القارة الافريقية والدول العربية حيث يعتمد هذا النظام على استعمال التكنولوجيات الدقيقة في إنتاج بطاقات ذات شريحة إلكترونية تسمى " الشفاء"، هذا النظام الذي يأتي في إطار العصرية الشاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي، وهو نظام استراتيجي متعدد الأبعاد له انعكاسات هيكلية على سير هيئات الضمان الاجتماعي، في عام 2007 تم إنشاء مركز لإنتاج بطاقات الشفاء حيث كان يحتوي على أجهزة ومعدات رقمية تعمل بتقنية التشخيص الكهربائي والبياني للبطاقات الالكترونية الشفاء.(بكطاش و العمري، 2014)

4.4. في مجال التصريح الجبائي:

نظام التصريح الإلكتروني تم استحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2008 وتم تطبيقه كخطوة أولى على كبريات الشركات فقط، وهو كنظام للتصريح بالضرائب والرسوم عن بعد وهو نظام سهل التطبيق ومجاني ومؤمن، يحتوي على برنامج ألي لحساب معدلات الضرائب والرسوم فهو يقلل بذلك من الأخطاء في حساب المعدلات والحقوق ويمكن من متابعة كل العمليات التي تمت بين المكلف وإدارة الضرائب، التسجيل في خدمة التصريح الإلكتروني تتجدد في كل سنة ضمنا إلا في حالة إلغائها من أحد الطرفين.

ويمكن للمكلف إلغاء تسجيله في هذه الخدمة وذلك بتحريض طلب يرسله إلى مديرية كبريات الشركات حيث تستغرق عملية الإلغاء شهرا واحدا؛ كما يمكن لإدارة الضرائب إلغاء التسجيل في حالات: التوقف عن النشاط أو عدم احترام قواعد التصريح، ويتم إبلاغ المكلف من طرف الإدارة عن طريق رسالة موصى عليها.

بالإضافة إلى هذا تم استحداث إجراء الكتروني جديد سنة 2007 يهدف إلى رقمنة المكلف بالضريبة من خلال رقمنة التعريفية الجمركية عن طريق بطاقة مغناطيسية ويأتي هذا الإجراء بعدما أحصت المديرية مبالغ ضخمة تم التهريب من دفعها من طرف كبار المستوردين، لذلك فإن إنشاء البطاقة المغناطيسية يعتبر إجراء إلكتروني يسهل من متابعة التجار وإنشاء شبكة تنسيقية بين إدارة الضرائب، مصالح الجمارك ومصالح السجل التجاري. (بودالي و بوشنب، 2016)

5.4. في مجال العمل المصرفي:

كشكل من أشكال الحوكمة الالكترونية تم تطوير الخدمات المصرفية، حيث بادرت السلطات كأول خطوة لإنشاء البنوك الإلكترونية، وكان هذا من خلال بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية والبنك العالمي، وبذلك تم إنشاء نظام جديد للدفع أكثر تطورا يسمى نظام التسوية الاجمالية الفورية وهذا مسايرة للتعاملات الدولية، وهو عبارة عن نظام الكتروني مركزي يقوم بتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للبنوك. أما الخطوة الثانية فكانت بتطوير نظام المقاصة ليصبح نظاما الكترونيا حيث يتم بموجبه معالجة وسائل الدفع مثل صكوك تحويل اقتطاع عمليات السحب والبطاقات البنكية باستعمال نظام ألي يعتمد على برمجيات وفقا للمعايير الدولية (بوشارب وزعيتير، 2014)

6.4. في مجال البريد وتكنولوجيا المعلومات:

في هذا الصدد تم إنشاء بطاقة السحب الإلكتروني والتي تستعمل لعدة أغراض مثل سحب الأموال، الإطلاع على الرصيد، ومن خلال هذه البطاقة يتمكن العميل من سحب النقود عبر الشباك البريدي أو في الخارج عبر الموزع الأوتوماتيكي عبر كامل القطر الجزائري، ويقوم باستخدام السحب الإلكتروني بالبطاقة على مميزات الأمن والأمان والتوفر والسرعة قامت مؤسسة بريد الجزائر بتوزيع 6 ملايين بطاقة سحب، إضافة إلى تأسيس 500 مركز سحب الكتروني لبريد الجزائر، وبعد انطلاق عملية توزيع بطاقات السحب كبدايات أولية، باشرت مصالح البريد ابتداء من الفاتح جانفي 2007 عملية توفير بطاقات السحب الإلكتروني، وتعميم استعمالها، حيث أختيرت الجزائر العاصمة كمرحلة أولى قبل أن تشمل العملية باقي المناطق. (سميحة و سناق، 2014)

ومع بداية عام 2017 تم تطوير هذه البطاقة وأصبحت تعرف بالبطاقة الذهبية، والتي تمكن المواطنين ليس فقط من سحب أموالهم أو الإطلاع على الرصيد بل استعماله كبطاقة دفع في بعض العمليات كتعبئة الرصيد أو دفع فواتير الغاز والكهرباء.

❖ **موقع الجزائر ضمن البلدان العربية من حيث درجة تدفق الأنترنت:**

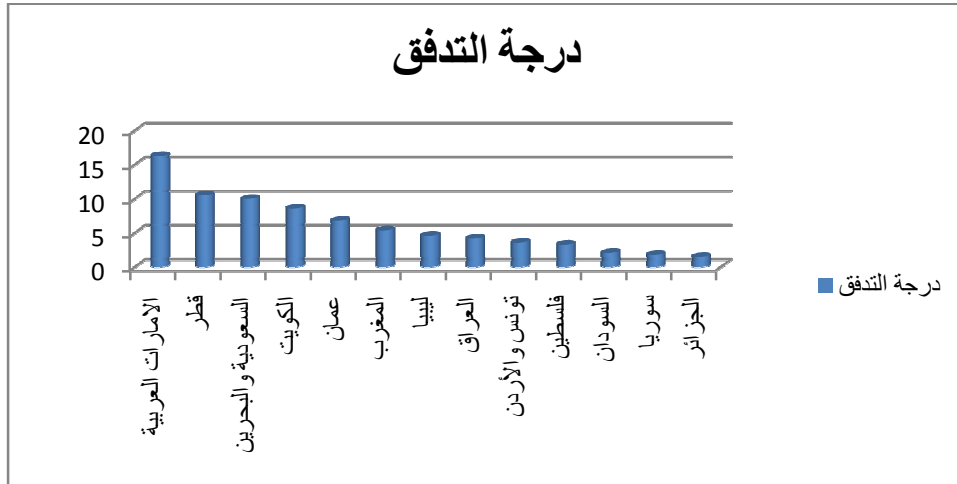
يبين الجدول أدناه ترتيب الدول العربية من حيث درجة تدفق الأنترنت

جدول رقم 01: ترتيب الدول العربية من درجة حيث تدفق الأنترنت

الرتبة	الدول العربية	درجة التدفق
01	الامارات العربية	16,27
02	قطر	10,52
03	السعودية والبحرين	10
04	الكويت	8,59
05	عمان	6,8
06	المغرب	5,4
07	ليبيا	4,6
08	العراق	4,2
09	تونس والأردن	3,6
10	فلسطين	3,3
11	السودان	2,08
12	سوريا	1,8
13	الجزائر	1,5

المصدر: <https://ag.arabiaweather.com/>

الشكل رقم 01: يوضح ترتيب الدول العربية من درجة حيث تدفق الأنترنت



المصدر: من إعداد الباحث.

لقد احتلت الامارات المرتبة الأولى من حيث سرعة تدفق الأنترنت وهي بعيدة عن ملاحقها قطر والسعودية بحوالي ستة درجات وهي نسبة كبيرة على العموم، لذلك فإن هذا البلد يملك بنية تحتية متطورة للاتصالات وهي من مقومات الحوكمة الالكترونية أما بالنسبة لباقي الدول العربية فهي لم تسجل تفاوتاً كبيراً فيما بينها فنجد كل من العراق، تونس وفلسطين والأردن وليبيا سجلت درجات متقاربة ما يعني أن هذه البلدان لها نفس مقومات الحوكمة الالكترونية، أما فيما يخص الجزائر فنجدها تتذيل الترتيب بنسبة ضعيفة جداً في حدود 1,5 وهذا ما يفسر ربما عدم امتلاكها لبرنامج واضح للحكومة الالكترونية.

❖ موقع الجزائر ضمن البلدان العربية في مؤشر تطوير الحوكمة الالكترونية

يبين الجدول أدناه ترتيب الدول العربية من حيث مؤشر تطوير الحوكمة الالكترونية

جدول رقم 02: مؤشر تطوير الحوكمة الالكترونية في البلدان العربية

المؤشر	الرتبة عالميا	الرتبة عربيا	البلد
0,7734	24	01	البحرين
0,7515	30	02	الامارات العربية
0,7080	40	03	الكويت
0,6822	44	04	العربية السعودية
0,6699	48	05	قطر
0,5546	72	06	تونس
0,5186	85	07	المغرب
0,4531	108	08	مصر
0,4322	118	09	الجمهورية الليبية

المصدر: www.1gouvernement.com

نلاحظ من الجدول احتلال البحرين للمرتبة الأولى عربيا والرابعة والعشرين دوليا ثم تلتها الامارات العربية في المركز الثالث والثلاثين دوليا ثم بعدها الكويت والتي كانت في المرتبة الأربعون دوليا غير بعيدة عن العربية السعودية والتي سجلت المرتبة الرابعة والأربعون دوليا وأخيرا قطر في المرتبة الثامنة والأربعون عالميا هذا بالنسبة للدول العربية الواقعة في قارة آسيا، أما في افريقيا فلقد كانت تونس في أحسن رواق باحتلالها الرتبة الثانية والسبعون عالميا ثم المغرب في المرتبة الخامسة والثمانون تلتها مصر في المرتبة المائة والثمانية عالميا وأخيرا الجماهيرية الليبية التي احتلت المرتبة المائة والثمانية عشر. وبخصوص الجزائر فإن بعدها عن مؤشرات تطبيق الحوكمة الالكترونية جعلها خارج التصنيف، والملاحظ من خلال المعطيات السابقة يجد أن البلدان التي احتلت المراتب الأولى فيما يخص درجة تدفق الأنترنت هي نفسها التي احتلت المرتبة الأولى في مؤشر تطوير الحوكمة الالكترونية مع تبادل الأماكن لكل من البحرين الامارات العربية والكويت وهذا يدل على أن مؤشر تطوير الحوكمة الالكترونية لا يعتمد على تدفق الأنترنت فحسب بل يعتمد على معايير أخرى وضعتها الأمم المتحدة وهي: معيار المشاركة الالكترونية؛ ومعيار البنية التحتية للاتصالات اللاسلكية؛ ومعيار الرأسمال البشري؛ والشفافية والبيانات الحكومية المفتوحة.

5. خاتمة:

لقد بذلت الجزائر مؤخرا مجهودات كبيرة في سبيل رقمنة الإدارات العمومية سواء ما تعلق بتقريب الإدارة من المواطن وهذا من خلال إجراءات تحسين الخدمة العمومية للمواطنين والتي مست عدة مجالات كالضمان الاجتماعي، البريد والمواصلات أو ما تعلق بتطوير التعاملات الاقتصادية والمالية من خلال التصريح الالكتروني للضرائب والرسوم أو من خلال المصارف الالكترونية والسجل التجاري الالكتروني إلى غير ذلك، وهذا قد يعطي انطباعا بوجود تطور نحو إرساء نظام الحوكمة الالكترونية في الجزائر، إلا أن الاحصائيات المقدمة من ظرف هيئة الأمم المتحدة والهيئات العالمية تجعلنا على يقين بأن الجزائر لا تزال بعيدة عن تطبيق الحوكمة الالكترونية لعدة أسباب من بينها نقص الاطارات والخبرة في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية، هناك تخوف وتردد من قبل متخذي القرار في إرساء نظام للحكومة وقد يكون لهذا علاقة بالأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر في السابق والتي جعلتها أر حذرا، لأن أي انفتاح وتوسع تكنولوجي قد يعطي الفرصة لتهديد أمن البلاد من خلال التلاعب بالأرقام والحسابات والمواقع الالكترونية مما يسهل عملية الاختراق، والسبب الآخر قد يكون عقلية المواطن الجزائري الذي لم يتعود على التعاملات الالكترونية ولا يملك الثقة الكافية لطلب المنتجات الالكترونية قد يكون عائقا كذلك أمام الحكومة لتطوير حوكمة الكترونية فعال.

من خلال ماسبق يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات لتفعيل الحوكمة الالكترونية في الوطن العربي عموما وفي

الجزائر بصفة خاصة:

- ✓ العمل على تطوير البنية التحتية لشبكة الاتصالات من أجهزة وبرمجيات وأقمار صناعية وشبكات كأول خطوة نحو الحوكمة الالكترونية، وتطوير التشريعات القانونية لتأمين المعاملات الالكترونية ولحماية المتعاملين لكسب ثقتهم؛
- ✓ تكوين عمال أكفاء تكوينا جديا في مجال المعلوماتية واستخدام التكنولوجيا في الادارات والمؤسسات؛
- ✓ تسويق الخدمات الحكومية الالكترونية لمواطنيها من أجل إشراكهم وتحسيسهم بأهمية التعاملات الالكترونية.

6. قائمة المراجع:

1. الدوري، ز. م.، & علي صالح، أ. (2009). إدارة التمكين واقتصاديات الثقة. عمان: دار اليازوري.
2. القدوة، م. (210). الحوكمة الإلكترونية والإدارة المعاصرة. عمان: دار أسامة.
3. المتحدة، &، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2017). استراتيجية الحوكمة الالكترونية في الدول العربية الواقع وأفاق التطور. le Consulté le 24 أكتوبر 2017, sur Cswa-escwa.org
4. بقطاش، ف. &، العمري، أ. (2014). أكتوبر. (29-30) نحو تفعيل تطبيق أليات الحوكمة الالكترونية في تحقيق جودة خدمة الضمان الاجتماعي في الجزائر "بطاقة الشفاء ونظام التصريح عن بعد. الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس.
5. بلقيدوم، ص. (2013). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية. أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير 234، 235. جامعة قسنطينة 2.
6. بودالي، م. &، بوشنب، م. (2016). ديسمبر. (رقمنة الادارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر الادارة الجبائية نموذجاً. مجلة دراسات جبائية، مخبر تحديات النظام الجبائي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية)، العدد. (9)
7. بوزيان، ع. &، دداس، أ. (2014). أكتوبر. (29-30). تجارب بعض الدول العربية في تحسين الخدمة العمومية. الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس.
8. بوشارب، خ. &، زعيتير، ف. (2014). أكتوبر 29 و. (30) مساهمة البنوك الالكترونية كأداة للحوكمة في تأسيس حوكمة الكترونية في الجزائر. الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس.
9. تومي، ع. &، وهابي، ك. (2014). أكتوبر. (29-30) الحوكمة الالكترونية وممارساتها في بعض الدول العربية. الملتقى العلمي الدولي الأول حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية حالة البلدان العربية، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.
10. حلوش، ع. &، بوخيزة، ف. (2014). أكتوبر. (29-30) دور الحوكمة الالكترونية في تعزيز الخدمة العمومية. الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس، الجزائر.
11. سميحة، د. &، شناق، س. (2014). أكتوبر. (29-30) أثر الحوكمة الالكترونية على ترشيد الخدمة العمومية بالجزائر، دراسة حالة قطاع البريد والمواصلات. الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس، الجزائر.
12. عشور، ع. (2010). دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 123، جامعة منتوري - قسنطينة. للتنمية، ا. &، المعهد القومي للإدارة، (2011). فبراير. (دور الحوكمة الإلكترونية في تبسيط الإجراءات. 22-20. القاهرة، مصر.
13. يحيى، ر. أ. (2014). أكتوبر 29 و. (30) تجربة الشكاوي الالكترونية - إمارة دبي. الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس.